الصباح الاقتصادية
12
العدد 3210 - السنة الحادية عشرة
الإثنين 27 صفر 1440 - الموافق 5 نوفمبر 2018
Monday 5 November 2018 - No.3210 - 11 th Year

### طاب بضرورة الاستفادة من مناقشة وتبادل الخبرات بين البنوك المركزية الخليجية

# العبيد: النماذج الاقتصادية الكلية شهدت تطورات في هياكلها وتطبيقاتها العملية

جانب من ورشة العمل

اكد نائب محافظ بنك الكويت المركزي يوسف العبيد امس الاحد على ضرورة الاستفادة من مناقشة وتبادل الخبرات بين البنوك المركزية الخليجية لتطوير واستخدام النماذج الاقتصادية الكلية وتطبيقاتها لاسيما ان هذه النماذج شهدت تطورات في هياكلها وتطبيقاتها العملية.

جاء ذلك في كلمة نائب المحافظ في افتتاح ورشة عمل بعنوان (تبادل الخبرات والتجارب في مجال بناء واستخدام النماذج الاقتصادية وتطبيقاتها) والتي ينظمها مكتب هيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ويستضيفها بنك الكويت المركزي.

وقال العبيد ان النماذج الاقتصادية الكلية شهدت تطورات في هياكلها وتطبيقاتها العملية بهدف تعظيم الاستفادة منها لفهم وتقييم التطورات الاقتصادية في ظل سياسات مختلفة وفي ضوء ما قد يطرأ من تغيرات على المؤشرات الاقتصادية المهمة.

واضاف انه على الرغم من ان النماذج الاقتصادية مصممة لتعكس الاقتصاد بصور مختلفة إلا ان هذه النماذج تظل تتسم بعناصر قوة ومواطن ضعف في ذات الوقت وذلك في ضوء الأغراض المختلفة لتصميمها مشيرا الى ان النماذج الاقتصادية الكلية عبارة عن تصور لتعقيدات مترابطة ومتشابكة موجودة في كل نظام تتطلب فصل وتشخيص كل العلاقات الموجودة في النماذج وتحليل استجابة الاقتصاد لها بما يحقق الغرض منها وهو خدمة متخذي القرار.

واشار الى ان التقدم الحاصل في تكنولوجيا المعلومات والحوسبة شكل احد عوامل تطور تلك النماذج من حيث تحسين فاعليتها والمساهمة في خفض تكاليفها مما ادى إلى حدوث نقلة نوعية في تطوير هذه النماذج في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

وقال العبيد ان تاريخ النماذج الاقتصادية يعود إلى ثلاثينيات القرن الماضي حيث تم تصميم اول نموذج اقتصادي كلي في عام 1936 من قبل الاقتصادي الهولندي «جان تنبرجان وكان الهدف منه الإجابة عن سؤال مهم في السياسة النقدية وهو (هل يجب خفض قيمة عملة اقتصاد مفتوح بغرض إنعاش الاقتصاد) وبعد فترة غير قصيرة بدا الباحثون في البنوك المركزية بتطبيق النماذج الاقتصادية الكلية.

وبين انه في اعقاب الأزمة المالية العالمية حصل تقدم كبير في النماذج الاقتصادية مما دفع بصناع السياسات إلى التفكير لإيجاد طرق لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والاستقرار المالي موضحا انه في المستقبل يمكن أن تساهم التطورات في إعداد النماذج في إيجاد طرق عملية لتعزيز التنسيق الدولي بشان السياسات النحوطية الكلية.

واكد أن نموذج الاقتصاد الكلي لما قبل الأزمة المالية العالمية في عام 2008 لم يتنبأ بظهور الأزمة وأدى عجز النماذج الاقتصادية في التنبؤ بالعديد من الأزمات الاقتصادية وفي عدم قدرتها على تفسير العديد من الظواهر إلى تعرضها للانتقاد.

واشار الى ان المركزي يتطلع لتطوير هذا النموذج في ضوء الخصائص الهيكلية للاقتصاد وهيكل الإصلاحات الاقتصادية والسياسات الاقتصادية وأهدافها بالإضافة إلى محاولة الاستفادة من الدروس التي كشفت عنها الأزمة المالية في مجال أهمية سياسات التحوط الكلي في المحافظة على الاستقرار المالي اضافة إلى التعديلات التي تتطلبها طبيعة التداخل فيما بين السياسة النقدية والسياسات الرقابية وتطبيقاتها.

وقال ان تطوير النماذج يجب ان ياخذ بالحسبان خاصية الاقتصاد الكويتي كاقتصاد منفتح على العالم الخارجي ويتاثر بشكل مباشرة بالتطورات الدولية وبصفة خاصة العوامل التي تؤثر في أسعار النفط والايرادات النفطية من جانبه قال مدير عام مكتب هيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية في الامانة العامة لمجلس التعاون خالد ال الشيخ اليوم ل (كونا) على هامش الورشة ان تنظيمها جاء بدعم واستضافة من بنك الكويت المركزي بهدف إلى تبادل خبرات الجهات الحكومية في دول مجلس التعاون في مجال بناء واستخدامات النماذج الاقتصادية وتطبيقاتها.

واضاف ان هذه الورشة تاتي تاكيدا على مواصلة التنسيق والتعاون بين الجهات الحكومية في دول مجلس التعاون في مجال النمذجة الاقتصادية لتعزيز التكامل الاقتصادي بين دول المجلس فضلا عن استعراض اهم المواضيع التي يتم معالجتها في النماذج لاسيما قياس تاثير السياسات وإجراء التنبؤات الاقتصادية.

واشار آل الشيخ إلى ان الورشة تناقش كذلك اهم النماذج الاقتصادية التي تعمل عليها الجهات الحكومية المتخصصة في دول المجلس وتطبيقاتها بالإضافة إلى مناقشة بناء قواعد البيانات اللازمة للنماذج الاقتصادية مما سيساهم في تضافر جهود دول المجلس في مجال التنبؤات والتحليل الاقتصادي تحقيقا لتطلعات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس.وبين آل الشيخ إلى ان الورشة يشارك فيها العديد من الجهات الحكومية في دول المجلس منها وزارات المالية ووزارات الاقتصاد ومؤسسات النقد والبنوك المركزية والجهات الإحصائية بدول المجلس إضافة إلى المجلس النقدي الخليجي والمركز الإحصائي الخليجي.

# «الغرفة» تشارك في الاجتماع الخمسين لمجلس اتحاد غرف مجلس التعاون

لقطة جماعية قبل انطلاق الاجتماع

عُقد الاجتماع الخمسين لمجلس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي وذلك أمس الأحد في العاصمة الرياض – المملكة العربية السعودية، وقد ترأس وفد غرفة تجارة وصناعة الكويت المشارك في أعمال الاجتماع، أسامه محمد النصف – عضو هيئة مكتب الغرفة، ويرافقه كل من رباح عبدالرحمن الرباح – مدير عام الغرفة، خالد يوسف المانع – مساعد مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام بالغرفة.

وقد تناول الاجتماع العديد من المواضيع الهامة ذات الصلة بالقطاع الخاص الخليجي، وكان أبرزها: التصديق على محضر الاجتماع (49) لمجلس الاتحاد، والاطلاع على تقرير متابعة قرارات وتوصيات الاجتماع (49) المنعقد بتاريخ 1 ديسمبر 2016 بالدوحة.

كما اطلع الاعضاء على ميزانيات الاتحاد والغرف الأعضاء والموازنة التقديرية للأمانة العامة للاتحاد 2018، والحسابات الختامية المالية للأمانة العامة للاتحاد 2017، كما سلط الاجتماع الضوء على آخر تطورات تشييد برج الاتحاد الجديد من خلال متابعة البرنامج الزمني المعد له، ومناقشة تقارير الاستشاري الهندسي للاتحاد لمعرفة استكمال الخطوات التكميلية للمشروع.

ومن جانب آخر قدم د.سامي العبيدي – النائب الأول لرئيس الاتحاد – رئيس مجلس الغرف السعودية عرض تقديمي حول وضع الأمانة العامة للاتحاد.

وتطرق الاجتماع إلى مناقشة مشروع جدول أعمال الاجتماع القادم (51) لمجلس الاتحاد، المقرر عقده يوم الأربعاء بتاريخ 26 ديسمبر 2018 الموافق 19 ربيع الثاني 1440، والاجتماعات القادمة لأجهزة الاتحاد 2018-2019.

# المؤشر العام يرتفع 3.5 نقاط خلال جلسة متباينة للبورصة

جلسة متباينة للبورصة

استهلت البورصة امس الأحد تعاملات الأسبوع على ارتفاع المؤشر العام 3ر5 نقطة ليبلغ مستوى 8ر5072 نقطة بنسبة 0ر07 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 7ر117 مليون سهم تمت من خلال 4015 صفقة نقدية بقيمة 2ر14 مليون دينار كويتي (نحو 86ر46 مليون دولار امريكي).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 8ر2 نقطة ليصل إلى مستوى 2ر4715 نقطة وبنسبة انخفاض 0ر06 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 11ر92 مليون سهم تمت عبر 2628 صفقة نقدية بقيمة 9ر5 مليون دينار (نحو 47ر19 مليون دولار).وارتفع مؤشر السوق الأول 9ر6 نقطة ليصل إلى مستوى 8ر5269 نقطة وبنسبة ارتفاع 0ر13 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 6ر25 مليون سهم تمت عبر 1387 صفقة بقيمة 2ر8 مليون دينار (نحو 06ر27 مليون دولار).

وكانت شركات (العقارية) و(إيفا) و(منازل) و(سنرجي) و(آن) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (التجارية) و(خليج ب) و(ايفا) و(عقارات ك) و(المال) الأكثر تداولا أما الأكثر انخفاضا فكانت (الأنظمة) و(صلبوخ) و(وربة ت) و(تجارة) و(المال).وتابع المتعاملون اعلان (بورصة الكويت) ايقاف أسهم شركة مينا العقارية عن التداول اعتبارا من اليوم الاثنين إلى يوم الخميس المقبل إلى حين الانتهاء من اجراءات تخفيض رأس المال على أن تتم إعادة أسهم الشركة للتداول في 11 الجاري.كما تابع المتعاملون إيضاحا بشان التداول غير الاعتيادي على سهم الشركة التجارية العقارية بتاريخ الأول من نوفمبر 2018 علاوة على اعلان بورصة الكويت عن تنفيذ بيع اوراق مالية (مدرجة وغير مدرجة) لمصلحة حساب وزارة العدل – إدارة التنفيذ وتابعوا كذلك تاكيد الجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم على شركة (مينا العقارية).وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق التي تتضمن تقسيمه إلى ثلاثة أسواق منها السوق الأول ويستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة.

وتخضع الشركات المدرجة ضمن السوق الأول إلى مراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على ان تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات.ويتضمن السوق الرئيسي الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

أما سوق المزادات فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.

### بالتزامن مع الاجتماع الثالث لمجلس التعاون

# ملتقى التعاون المصري ـ الكويتي الأول يعقد في الكويت الأربعاء المقبل

يعقد ملتقى التعاون المصري الكويتي الاول فعالياته بعد غد الاربعاء المقبل تحت عنوان (الشراكة والصداقة) بالتزامن مع الاجتماع الثالث لمجلس التعاون الذي يضم نخبة من كبار الشخصيات الاقتصادية والاستثمارية والمصرفية.

ومن المقرر أن يسلط الملتقى الضوء على الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعلاقة المتميزة التي تربط بين البلدين الشقيقين وتشكل أرضية واعدة للاستفادة منها على كافة المستويات.

وأعرب السفير المصري لدى الكويت طارق القوني في تصريح صحفي عن سعادته بانعقاد الملتقى وما يسبقه من اجتماع لمجلس التعاون في دورته الثالثة والذي عقد اجتماعين سابقين في مصر عامي 2015 و2016.

وأشار السفير القوني الى ان الملتقى يأتي عقب الاصلاحات الهيكلية التي قامت بها مصر في مجال الاقتصاد والتحديث المستمر لكافة المرافق والبنى التحتية والخدمات إضافة إلى إطلاق حزمة من التشريعات التي تهدف إلى جذب المزيد من الاستثمارات الخارجية.ورأى أن الملتقى يعد نافذة مهمة للتعرف على فرص الاستثمار والتجارة في كلا البلدين وبما يدعم الشراكة القائمة بينهما.

وأشار إلى أنه رغم تجاوز حجم التبادل التجاري بين البلدين ثلاثة مليارات دولار سنويا في المنتجات البترولية وغيرها إضافة إلى اعتبار الكويت ثالث أكبر مستثمر عربي ورابع أكبر مستثمر اجنبي في مصر فإن هذه الأرقام «لا تزال دون الطموح المطلوب ولا تعكس العلاقات السياسية المتميزة بين البلدين».وأكد أن الملتقى يوفر فرصة جيدة لعقد لقاءات مباشرة ما بين أعضاء مجلس رجال التعاون بين الجانبين إضافة إلى الاستماع بشكل مباشر من المسؤولين المعنيين حول فرص الاستثمار وأبرز التطورات الاقتصادية في الجانبين.يذكر أن الملتقى يوفر فرصة للمهتمين وللمستثمرين ولكبرى الشركات من كلا الدولتين للاطلاع على بعض الوقائع والتطورات والإصلاحات القانونية والاقتصادية التي تصب في خانة اهتماماتهم.ويرافق الملتقى معرض يسلط الضوء على أبرز مجالات عمل ونشاطات الشركات الراعية والجهات والمؤسسات الحكومية والخاصة ذات الصلة اضافة الى عرض لأبرز الفرص الاستثمارية المتاحة.ويهدف مجلس التعاون المصري الكويتي إلى تفعيل العلاقات بين البلدين في إطار منهجي يحقق الأهداف الموضوعية المحددة للعلاقة بين الدولتين الشقيقتين.واعلنت الشركة المتحدة لصناعة الحديد (حديد الكويت) عن رعايتها للملتقى التعاون المصري الكويتي الأول تحت عنوان «شركاء أشقاء» والذي يعقد يوم الأربعاء الموافق 7 نوفمبر 2018 في فندق شيراتون الكويت برعاية وحضور سمو رئيس مجلس الوزراء الكويتي الشيخ / جابر مبارك الحمد الصباح. ويتزامن هذا الملتقى مع الاجتماع الثالث للمجلس الذي يضم نخبة من كبار الشخصيات في شتى المجالات وخاصة الاقتصادية والاستثمارية والمصرفية في كلا البلدين.وقد رحّب فيصل عواد الخالدي نائب الرئيس التنفيذي للشركة المتحدة لصناعة الحديد باستضافة دولة الكويت لهذا الملتقى واكد على حرص واهتمام الشركة المتحدة لصناعة الحديد على تقديم رعاية ماسية لدعم هذا الملتقى المهم وغير المسبوق والمشاركة بفعالية في كافة نشاطاته، حيث سيشكل فرصة حقيقية للمستثمرين الكويتيين والمصريين لتبادل الآراء والمعلومات والاطلاع على فرص الاستثمار المتبادلة والمشتركة في كلا البلدين.وأفاد بأن تكرم سمو رئيس مجلس الوزراء برعايته للملتقى وحضوره شخصيا الى جانب عدد من أصحاب المعالي الوزراء من الجانبين المصري والكويتي، بالإضافة الى عدد كبير من الشخصيات وكبار رجال الأعمال والمستثمرين وممثلي البنوك من كلا البلدين، يشكل إضافة كبيرة للملتقى ويؤشر الى مدى الاهتمام الحكومي وغير الحكومي بتعزيز العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين دولة الكويت وجمهورية مصر العربية.

وأثنى الخالدي على الجهود التي يبذلها مجلس التعاون المصري الكويتي في هذا الشان، حيث يعبر عنوان الملتقى «الشراكة والصداقة» الاطار العام والأهداف التي يسعى الى تحقيقها المجلس لتعزيز العلاقة التاريخية والمتأصلة بين الجانبين المصري والكويتي من كافة النواحي الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية.وأعرب عن سعادته الشخصية بحضور ودعم هذا الملتقى حيث يعتبر ارتباطه بجمهورية مصر العربية ارتباطا له امتداداته التاريخية، شأنه في ذلك شأن الكثير من الكويتيين الذين درسوا وعملوا واستثمروا في مصر، الأمر الذي يقابله المصريين على الصعيدين الحكومي والشعبي بكثير من التفاعل والتعاون حيث تستضيف دولة الكويت الكثير من الأصدقاء المصريين العاملين في كافة قطاعات الدولة والقطاع الخاص.وختم تصريحه بالتمنيات القلبية لنجاح هذا الملتقى وتحقيق أهدافه متوقعا مشاركة أكبر عدد من المستثمرين والشركات المصرية والكويتية وحضور مكثف من المهتمين والمستثمرين ومن الحريصين على تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين من الجالية المصرية الكريمة في الكويت والكويتيين على حد سواء.


طارق القوني

ذكر أن مجلس التعاون المصري الكويتي هو مجلس يهدف إلى تفعيل العلاقات بين البلدين في إطار منهجي يحقق الأهداف الموضوعية المحددة للعلاقة بين الدولتين الشقيقتين. وقد حظي المجلس على مباركة الجهات السياسية في البلدين وعلى رأسهم حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت وفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية.